مجتمع

انبعاثات قياسية لثاني أوكسيد الكربون رغم الإغلاق

أعلنت وكالة أممية، أمس الاثنين، أنّ التباطؤ الصناعي الناجم عن أزمة تفشي فيروس كورونا الجديد، لم يخفف من الارتفاع القياسي في انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، وهو من غازات الدفيئة المساهمة بصورة أساسية في احترار المناخ، وبالتالي التغير المناخي حول العالم. وبحسب النشرة السنوية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة، فإنّ نسبة غاز ثاني أوكسيد الكربون في الجوّ سجلت ارتفاعاً كبيراً في العام 2019 واستمر المنحى عينه في العام الجاري 2020. (فرانس برس)

تزايد نسبة السويديين الراغبين بالتطعيم ضدّ كورونا

أظهر مسح جديد أنّ واحداً من بين كلّ أربعة سويديين، لا يرغب بأخذ اللقاح المضاد لفيروس كورونا، لكن على الرغم من ذلك، فإنّ نسبة من يرغبون بالحصول على اللقاح، تزايدت منذ فصل الصيف بنسبة 10 في المائة. وكانت السويد قد أعلنت قبل أيام عن استراتيجيتها في إعطاء الأولوية لفئات معينة من أجل التطعيم، مشيرة إلى أنّ البداية ستكون مع كبار السنّ والأشخاص الأكثر عرضة للإصابة، مثل العاملين الطبيين. وستحصل السويد على 4 ملايين و500 ألف جرعة من لقاحي «فايزر» - «بيونتيك» و«موديرنا». (راديو السويد)

ثلث النساء معنّفات

يصادف يوم غد الأربعاء 25 نوفمبر/ تشرين الثاني «اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة». وفي هذه المناسبة التي تشهد تفاعلاً عالمياً واسعاً تقوده الحركات النسوية والحقوقية المختلفة، نشرت الأمم المتحدة عبر الصفحة الخاصة بالمناسبة، في موقعها الإلكتروني، جملة من الأرقام التي تشدد على مدى انتشار ظاهرة العنف ضدّ المرأة، وبالتالي ضرورة مكافحتها تمهيداً للقضاء عليها. تشير الأمم المتحدة إلى أنّ العنف ضد النساء والفتيات هو أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً واستمراراً وتدميراً في عالمنا اليوم، لكن ما زال معظمه غير مبلغ عنه بسبب انعدام العقاب، والصمت، والإحساس بالفضيحة ووصمة العار المحيطة به. وقالت إنّ: - واحدة من ثلاث نساء وفتيات تتعرض للعنف الجسدي أو الجنسي خلال حياتها. - 52 في المائة فقط، من النساء المتزوجات أو المرتبطات، يتخذن بحرية قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية. - 750 مليون امرأة وفتاة، على قيد الحياة الآن، تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة. كذلك، خضعت 200 مليون امرأة وفتاة لتشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث). - 71 في المائة من جميع ضحايا الاتجار بالبشر في العالم هم من النساء والفتيات، و3 من أصل 4 من هؤلاء النساء والفتيات يتعرضن للاستغلال الجنسي.

(العربي الجديد)

(دانييل ميخاليشكو/ فرانس برس)

كورونا: لا أماكن للعلاج في إدلب

ريان محمد

هل سيأتي يوم لا يجد المصابون فيه بفيروس كورونا الجديد في محافظة إدلب السورية، وغيرها من مناطق الشمال الغربي لسورية، الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا، وفصائل أخرى متشددة، سريراً في مستشفى أو جهاز تنفس اصطناعي؟ هو خوف حقيقي يشغل الأهالي والكادر الطبي في ظلّ ازدياد المصابين بالمئات يومياً، وضعف إمكانات القطاع الصحي وعدم قدرته على استيعاب مزيد من المصابين. يشعر أبو عبد الله علي، من سكان مدينة إدلب، بأنّه مهدد بالإصابة بكورونا في أيّ لحظة وفي أيّ مكان يمكن أن يوجد فيه، من جراء عدم اتباع الأهالي إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، في حين يتملكه قلق كبير من المكان الذي سيتوجه إليه لتلقي العلاج إن أصيب هو أو أحد أفراد أسرته. يقول لـ«العربي الجديد»، «بحسب ما وصلني من معلومات عبر أحد أقاربي العاملين في الصحة، فالمستشفيات تغصّ بمصابي كورونا، ونصحني إن أحسست بأعراض كورونا أن أحجر نفسي ولا أتوجه إلى المستشفى لأنّ الوضع سيئ هناك وقد تلحق بي جرعة أكبر من الفيروس». يضيف: «المشكلة أنّ الأوضاع المادية للسكان لا تسمح لهم بترف الذهاب إلى مستشفى خاص، فالناس يقفون ساعات أمام العيادات العامة، لعجزهم عن دفع معاينة الطبيب، وهناك أشخاص غرقوا في الديون أو باعوا أرزاقهم من أجل معالجة أحد أفراد أسرتهم».

من جانبه، يقول رئيس دائرة الدراسات في مديرية صحة ريف حلب الغربي محمد سعيد اليوسف، لـ«العربي الجديد»: «لدينا في المنطقة 7 مستشفيات مخصصة لعلاج مصابي كورونا، و21 مركز عزل، في حين يوجد 167 جهاز تنفس اصطناعي. ويلفت إلى أنّ «هناك 190 سريراً مخصصاً لمصابي كورونا، لكنّ جميع المستشفيات ممتلئة بالكامل وليست لديها القدرة على استيعاب مزيد من المصابين».

كذلك، يؤكد مسؤول الرعاية الصحية الأولية في مديرية صحة إدلب الدكتور أنس دغيم، عدم توفر شواغر في المستشفيات المخصصة لعلاج كورونا، قائلاً لـ«العربي الجديد»: «نسبة الإشغال في المستشفيات وصلت إلى 100 في المائة، فيما نسبة إشغال مراكز العزل وصلت إلى 25 في المائة، لكنّ مراكز العزل لا يمكن أن تحلّ مكان المستشفيات وتعمل عملها، لذلك يجرى العمل من أجل زيادة عدد الأسرّة وأجهزة التنفس في المستشفيات، وتجهيز بعض مراكز العزل لاستقبال الإصابات المتوسطة والشديدة التي لا تحتاج إلى جهاز تنفس». يتوقع أن تصل أعداد الإصابات خلال الأسابيع القليلة المقبلة إلى الذروة: «عندها، ستقلّ قدرتنا على استيعاب إصابات في المستشفيات، وبالتالي سيزداد عدد الوفيات، خصوصاً بين كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة». ويلفت إلى أنّ «العمل متواصل لتأمين الاحتياجات عبر التواصل مع العديد من المنظمات الدولية والصحية، لتزويدنا بالسرعة القصوى بأجهزة التنفس الاصطناعي وأسطوانات الأوكسجين، لتأهيل مراكز العزل لاستقبال الإصابات المتوسطة وتخفيض الضغط الحاصل على المستشفيات». ويختم الدكتور دغيم حديثة بالقول: «تبقى التوصية الرئيسية موجهة للمجتمع، إذ إنّ أساس انتشار الفيروس مجتمعي، فإن لم يكن هناك وعي وتكاتف مجتمعي، والتزام تام بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، خصوصاً التباعد الجسدي ونظافة اليدين والالتزام بالكمامات، إضافة إلى إجراءات حاسمة من قبل السلطات التنفيذية مثل حظر التجول وإغلاق المحال وأماكن التجمعات والأسواق، لن يتوقف انتشار الفيروس مهما فعلنا».

من جانبها، كشفت منظمة «منسقو الاستجابة في سورية» أنّ أعداد المصابين بفيروس كورونا الجديد في مناطق شمال غربي سورية ما زالت تشهد ارتفاعاً متزايداً حتى الآن، بما فيها مخيمات النازحين في المنطقة والتي تضم أكثر من مليون مدني نازح، معربة عن قلقها إزاء مصيرهم. ولفتت إلى أنّ تفشي فيروس كورونا في المخيمات يمثل حلقة جديدة قد تكون الأخطر في سلسلة الظروف الصعبة التي يعانيها النازحون منذ سنوات متواصلة، فيما الكثافة السكانية المرتفعة جداً إلى جانب الافتقار إلى النظافة وعدم توفر الشروط الصحية، في المخيمات، تشكل خطراً كبيراً على سلامة وصحة هؤلاء السكان. وحثت المنظمة جميع المنظمات الإنسانية لضمان الوقاية والعلاج والسيطرة على انتشار الفيروس ضمن المخيمات خصوصاً مع دخول فصل الشتاء.

زيادة كبيرة للإصابات

أبلغ وكيل أمين عام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، مجلس الامن الدولي، أنّ الإصابات بفيروس كورونا الجديد زادت بستة أمثالها في شمال غربي سورية، خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، مشيراً إلى إبلاغه بعدم قدرة مرافق الرعاية الصحية في بعض المناطق على استيعاب جميع الإصابات المشتبه فيها.

تحقيق

تعدد الزوجات

حقوقيات مغربيات يطالبن بالمساواة وكشف «الحيل»

يلجأ بعض الرجال المغاربة الراغبين في الزواج بامرأة أخرى إلى بعض الحيل التي تضمن حصولهم على مبتغاهم، مستغلين الاستثناءات التي تسمح بها مدوّنة الأسرة، الأمر الذي يثير جدلاً في البلاد في ظل رفض حقوقيات انتهاك كرامة المرأة

الرباط ـ **عادل نجدي**

تجدّد الجدال في المغرب حول تعدّد الزوجات نتيجة لتسجيل البلاد ارتفاعاً في نسبة التعدد، وذلك بعد نحو 16 عاماً على إقرار مدونة الأسرة، التي اعتُبرت بمثابة ثورة في مجال الأحوال الشخصية. وفي الوقت الذي تبدو فيه مدوّنة الأسرة المغربية واضحة لجهة تقييد تعدد الزوجات، فلا يُتاح بالمبدأ إلا لحالات استثنائية، برزت في الآونة الأخيرة «حيل» يلجأ إليها الرجال الراغبون في التعدد هرباً من ذلك التقييد والظفر بإذن قضاء الأسرة بالتعدد.

وتقول رئيسة شبكة إنجاد ضد عنف النوع التابعة للرابطة الديمقراطية للدفاع عن حقوق المرأة، نجية تازوت، إنه بدا لافتاً إقدام بعض الأزواج، أخيراً، على الالتفاف على قيود التعدد من خلال تطليق الزوجة الأولى وإبرام زواج جديد، ثم اللجوء إلى المحكمة لطلب إرجاع الزوجة الأولى التي جرى تطليقها. وتشير إلى حكم أصدره قضاء الأسرة في المحكمة الابتدائية في مدينة الدار البيضاء في 26 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يسمح بالاستجابة لطلب تقدم به زوج لإرجاع زوجته الأولى، التي فارقها بمقتضى حكم تطليق بالشقاق، معللاً طلبه برغبته في الحفاظ على الأسرة وعلى الأبناء، بالإضافة إلى قدرته على إعالة أسرتين من الناحية المادية.

وبحسب المحامية والناشطة الحقوقية فتيحة اشتاتو، فإنّه «بعد وقف العمل بدعوى ثبوت الزوجية، أصبحت الرغبة في لمّ شمل الأسرة والأبناء مدخلاً جديداً لتعدد الزوجات في البلاد»، واصفة الأمر «بالانتهاك الصريح لكرامة المرأة وإنسانيتها، لما يتركه ذلك من آثار نفسية تنعكس على صحتها، وقد يؤدي بها إلى اليأس والانتحار أحياناً». تضيف أنه «من أسباب مطالبتنا بمنع تعدد الزوجات هو سوء تقدير القضاء للمبرر الموضوعي الاستثنائي المنصوص عليه في المادة 41 من مدونة الأسرة عبر اعتماد الشيخوخة أو المرض أو عدم القدرة على الإنجاب أو العمل المنزلي مبرراً لمنح التعدد للزوج، نظراً إلى تعارضه مع الكرامة الإنسانية، لما يخلفه من آثار سلبية على الأطفال وتوازنهم النفسي واستقرارهم الاجتماعي».

هل يرضيك بالتعدّد؟ (فاضل سنا/ فرانس برس)

41
هو رقم المادة في مدونة الأسرة التي تحدد المبررات القانونية التي يُسمح للزوج بموجبها بتعدد الزوجات

شروط صارمة؟

تفيد مدوّنة الأسرة بأن الإذن بالتعدد يتوقف على شروط صارمة تتمثل في توفّر الموارد الكافية للزوج حتى يؤدي واجبه في الإنفاق على زوجاته، وتوفر مبرر موضوعي واستثنائي وراء رغبته في التعدد، واستدعاء الزوجة الأولى لحضور جلسة المحكمة التي تبحث معها موافقتها أو عدمها. وفي حال موافقة الزوجة الأولى على اقتران زوجها بامرأة أخرى إلى جانبها، فإنّ المحكمة تحفظ القضية للتداول بها والحكم بالقبول إذا استوفى الطلب كلّ العناصر ورأت المحكمة أنّها موجبة للتعدد، أو الحكم بالرفض في حال لم تجد المحكمة أنّ الطلب يستوفي العناصر اللازمة.

أمّا في حال رفض الزوجة الأولى اقتران زوجها بامرأة أخرى إلى جانبها والحَ الزوج على طلبه، فإنّ المحكمة تحاول مصالحتهما، لكنّها قد لا توفّق في مسعاها ويصرّ الطرفان على موقفيهما. عندها، إذا طلبت الزوجة الطلاق، حُكم لمصلحتها بمستحقات يتعيّن على الزوج إيداعها صندوق المحكمة خلال سبعة أيام، وإلا عُدّ متراجعاً عن طلب الإذن بتعدد الزوجات. وإذا لم تطلب الزوجة الطلاق، فإنّ المحكمة تطبّق مسطرة الشقاق (تُعطى المحكمة الأولوية في البتّ وقد تنتهي بالصلح واستمرار العلاقة الزوجية من دون تعدد أو قد تنتهي بالتطليق) تلقائياً. كما تنصّ على أنّ الإذن لا يُعطى للرجل الذي ينوي الاقتران بزوجة ثانية إلا بعد إشعارها من قبل القاضي بأنّ من يريد الزواج بها متزوّج بغيرها ويسألها عن رضاها بذلك.

الحاجة إلى التغيير

ما تتضمنه مدوّنة الأسرة في المغرب يبدو واضحاً لناحية تقييد تعدد الزوجات. فلا يُتاح بالمبدأ إلّا لحالات استثنائية، بيد أنّ الأرقام المعلنة تكشف أنّ الرجال المغاربة ما زالوا يصرون على تقديم طلبات للزواج بامرأة ثانية، وينجح كثيرون بذلك إمّا نتيجة موافقة الزوجة الأولى أو من خلال اعتماد الحيلة. أخيراً، كشف وزير العدل المغربي محمد بنعبد القادر، أن عدد طلبات الإذن بالتعدد المقدمة أمام المحاكم الابتدائية خلال عام 2019 بلغت ما مجموعه 4355 طلباً، وتمت الاستجابة لـ2073 طلباً، في وقت رُفض 2282 طلباً.

وترى اشتاتو أنه «آن الأوان لتغيير شامل لمدونة الأسرة وإعادة صياغتها صياغة قانونية واضحة تحترم كرامة المرأة، وتضمن انسجام بنودها، وحذف كل الأفعال المبنية على التمييز بسبب الجنس والدين والمس بالكرامة الإنسانية للنساء، بالإضافة إلى جعلها قانوناً متناسقاً ومنسجماً يضمن استقرار الأسر والمساواة بين الزوجين في الحقوق والرعاية والمسؤوليات، وتوحيد القوانين المطبقة وطنياً بشأن قضايا الأسرة، وإغلاق الباب أمام الأعراف التي تكرس الدونية، وعدم النص على أي استثناء بصفة قانونية حتى يكون القانون هو الناظم الوحيد».

من جهتها، تطالب تازورت، في حديثها لـ«العربي الجديد»، بـ«تغيير شامل لمدونة الأسرة التي أثبت التطبيق عدم انسجامها مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب ودستور المملكة، الذي يقر بسمو التشريعات الدولية على القوانين الوطنية عند التعارض أو الاصطدام من أجل رفع كل أشكال العنف والتمييز المبنيين على النوع».

تتابع: «لا بد من سن نصوص واضحة وصريحة لمنع ظاهرة تعدد الزوجات وإلغائها نهائياً، لأنها لا تحترم شعور المرأة وإنسانيتها، ولا تحمي الأسرة والأطفال، وإنما هي قوانين مجحفة في حق النساء والأطفال والأسرة، خصوصاً أن الأمر مرتبط بعقليات وتقاليد متوارثة إلى جانب الظروف الاقتصادية».

وترى تازورت أنّ «عوامل عدة تحول دون المنع النهائي لتعدد الزوجات في المجتمع المغربي، إذ ما زالت نساء يخترن بمحض إرادتهن تزويج أزواجهن لضمان بقاء الزوجة الأولى مديرة لشؤون البيت وأماً للأولاد. كما أن تمسك بعض النساء المغربيات بالمرجعية الإسلامية، يجعلهن يأذنّ لأزواجهن بالتعدد».

هل يرضيك بالتعدّد؟ (فاضل سنا/ فرانس برس)

جنوب ليبيا: دعم دولي وغياب الحكومتين

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعيش غالبية قرى وواحات الجنوب الليبي في ظل غياب شبه كلي للخدمات التي تتوفر في مدن أخرى في البلاد. يتركز الإهمال في مناطق الأقليات الليبية التي تعاني من تهميش من جانب حكومتي البلاد على حدّ سواء، وهو ما أجبر السكان على الاستعانة بالمنظمات الدولية لإنقاذها.

بحسب الإحصاءات الرسمية الليبية، فإنّ 500 ألف نسمة يعيشون في مناطق الجنوب، موزعين بين المدن الكبيرة، مثل سبها وأوباري، وغات والكفرة، بالإضافة إلى عشرات القرى. وفي هذا الإطار، يؤكد حسن مينا، أنّ معظم الليبيين «لم يسمعوا بهذه القرى، ومنها القطرون والزيغن وسمنو ومكنوسة والعيونات وتقرطين وتسمه وغيرها». وهي القرى التي يصل إليها المسافر عبر مسارب ترابية في الأغلب، تربطها بالمدن الكبيرة كما تربطها بمناطق دول الجوار الليبي لقربها من الحدود التي تربط البلاد بتشاد والنيجر. ويؤكد مينا، وهو من أعيان منطقة القطرون، قبل أيام، افتتاح أعيان قرية القطرون بصحية موظفي منظمة الهجرة الدولية حديقتين عامتين توفران للأطفال متنفساً بعدما «كانت رمال الصحراء متنفسهم الوحيد» وفق تعبير مينا. وتأسست الحديقتان بدعم من منظمات إنسانية إيطالية بالتعاون مع الصندوق الإنمائي الأوروبي. كذلك، نقل خبراء المنظمات الإنسانية الدولية عينات من المياه الجوفية التي يستهلكها سكان قرية تجرحي، المجاورة للقطرون، إلى مختبرات متخصصة بعدما لوحظ تغير في طعمها وزيادة في ملوحتها. ويؤكد مينا أنّ تلك الجهود أسفرت عن تركيب وتشغيل محطة كهرباء للمنطقة، أخيراً، ستوفر كميات من مياه الشرب من خلال وصولها إلى مياه أكثر نقاء في أعماق جوفية بعيدة.

تعاني قرية أم الأرانب من غياب كلي للكهرباء والوقود وغاز الطبخ

وتعاني قرية أم الأرانب بدورها، من غياب كلي للكهرباء والوقود وغاز الطبخ، منذ أكثر من عام، بالرغم من أنّها ومناطق الجنوب تعيش فوق بحر من النفط. يقول مصطفى قالمه، عضو المجلس التسييري للمنطقة: «يمكن ببساطة أن نلاحظ أنّ أكثر مواقع إنتاج النفط تقع في الجنوب، ولولا الطرقات التي يتطلب نقل النفط رصفها لما كانت في الجنوب طرقات مرصوفة أساساً» فضلاً عن تردي خدمات الصحة والاتصالات وأمن الطرقات الواصلة بالمدن الكبيرة التي تُجلب السلع الغذائية عبرها. يتحدث قالمه لـ«العربي الجديد» عن ازدهار السوق السوداء في مناطق جنوب ليبيا، مشيراً إلى أنّ الغاز المنزلي تتضاعف أسعاره عشر مرات عن السعر الرسمي، بينما يباع اللتر الواحد من البنزين بخمسة أضعاف سعره الرسمي، ويقول: «نعم، قد يكون تردي الخدمات هنا قديماً، لكنّ أزمة الغلاء وشح المواد زادت من سوء حياتنا بالرغم من أنّنا بدأنا التعايش مع الأوضاع الحالية». لا يطلب قالمه غير توفير الأمن، ويوضح: «كانت الآمال مرتفعة، لـ«العربي الجديد» أنّ المسؤولين في أغلب هذه المناطق بالرغم من تغير المسميات الإدارية الرسمية لم ينفكوا عن التواصل مع حكومتي ليبيا، طوال أعوام أزمة البلاد، بهدف إزاحة العراقيل التي تحدّ من وصول الخدمات والدعم إلى مناطقهم، لكنّه يؤكد أنّ السلطات لم تتجاوب ولم تمنح سوى الوعود.

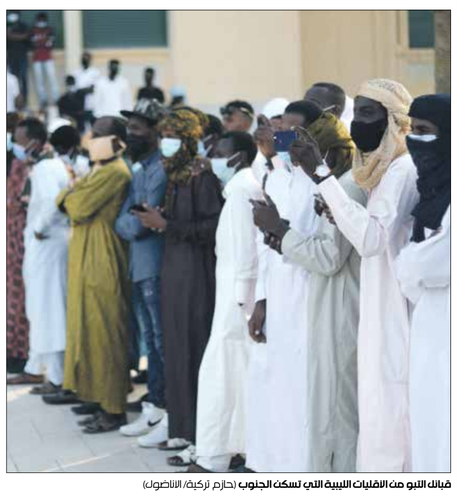
قبائل التبو من الأقليات الليبية التي تسكن الجنوب (حازم تركية/ الأناضول)

فقد طالبنا قبل خمسة أعوام بالموافقة على تطوير مطار قاعدة عسكرية مهجورة في الجنوب، كان سيوفر على السكان آلاف الكيلومترات للوصول إلى المدن الكبيرة في الشمال خصوصاً الحالات المرضية، وكنا سنطوره لو جرت الموافقة، بجهود ذاتية، لكنّ مخاوف المتصارعين أوقفت جهودنا»، يضيف: «هذا مثال من أمثلة كثيرة استبدلناها، فتنا اليوم لا نطلب أكثر من توفير الأمن خوفاً من العصابات المسلحة التي تتاجر في كلّ شيء هنا، بما فيها تهريب البشر، واعتراض سبيل المارة على الطرقات الصحراوية».

ويعيش مئات المشردين بسبب الحروب والنزوح من مناطق التوتر في الجنوب، في مساكن عشوائية في سبها، التي تعد أكبر مدن الجنوب، ما حدا بالقيادات القبلية إلى طلب الإغاثة الدولية. وفي يوليو/ تموز 2019، أعلنت المانيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن التبرع بثلاثة ملايين يورو لدعم مشروع محلي لإسكان المشردين في سبها والقطرون. ويؤكد عضو جمعية التيسير الأهلية الخيرية، حسن بركان، أنّ ذلك كان ثمرة جهود واتصالات خيرين من أبناء الجنوب بالمنظمات الدولية. يقول بركان لـ«العربي الجديد» إنّ أغلب المساعي للاستعانة بالجهود الدولية تفشل بسبب غياب الدولة في جنوب البلاد وهو الشرط الاعتيادي للجهات الإغاثية الدولية التي تبحث عن شريك رسمي لها. لكنّه يعدد المرات التي نجحت فيها الجهود الأهلية في الحصول على دعم دولي، قائلاً: «صندوق تحقيق الاستقرار في ليبيا الأممي تمكن في مرات قليلة من دعمنا بمضخات مياه لبعض الكليات والجامعات وأخرى بمضخات شفط، قدمت لشركة الصرف الصحي للمساعدة في التغلب على كارثة تهالك شبكات الصرف الصحي». ويشير أيضاً إلى وصول مساعدات إغاثية من منظمة الهجرة الدولية إلى أكثر من 3500 نازح في مارس/ آذار الماضي، وهو نزوح نشأ من جراء اقتتال اندلع بين بعض القبائل. كذلك، تمكنت بلدية غات من تجاوز اقتحام السيول بيوتها العام الماضي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ 2,9 مليون دولار، مقابل كميات قليلة من الإغاثات التي وصلت من حكومتي البلاد.

عراقيات يقدن أسرهن

في العادة، يتولى الرجال في العراق إعالة الأسرة وقيادتها. إلا أنّ حاجة العائلات إلى زيادة المدخول في ظل الأزمات المعيشية والغلاء، جعل عمل المرأة أساسياً، لتتفوق بعضهن ويُسلّمن مهمة القيادة

بغداد ـ **كرم سعدي**

بات للمرأة العراقية العاملة حضور قوي وبارز في مجتمعها، في ظل زيادة الأعباء المعيشية وحاجة الرجل إلى المساعدة، الأمر الذي لم يكن سائداً في السابق. وأصبحت نساء كثيرات قادرات على إدارة قيادة أسرهن على الرغم من وجود الزوج، خصوصاً إذا كنّ يتحملن المسؤولية المادية الأكبر داخل العائلة. غلاء المعيشة وقلة فرص العمل دفعا أعداداً كبيرة من النساء إلى خوض تجربة العمل للمرة الأولى في حياتهن بهدف دعم أسرهن ومساعدة أزواجهن. نجحت نساء في الحصول على عمل في وظائف حكومية، فيما أنشأت أخريات أعمالاً خاصة. وحققت كثيرات نجاحاً ملفتاً في مشاريعهن الخاصة، ما دفع أزواجهن إلى دعمهن. من بين هؤلاء سمية راضي، التي افتتحت قبل أكثر من عشرة أعوام محلاً صغيراً لبيع الأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك، ليتطور عملها تدريجياً. واليوم، باتت تدير محال عدة لبيع مختلف الاحتياجات المنزلية من مواد بلاستيكية وغير بلاستيكية.

ويقول حاتم ولي، زوج سمية الذي يساعدها في إدارة عملها لـ«العربي الجديد»، إنه على الرغم من إصرار زوجته على العمل، إلا أنه لم يكن يعتقد أنها ستنجح، مضيفاً: «كنت قلقاً جداً، وأستعد يومياً لتلقي ضربة موجعة بخسارتها». يضيف: «في البداية، استأجرت زوجتي محلاً صغيراً وضعت فيه أنواعاً مختلفة من المواد المنزلية البلاستيكية، واقنعت التاجر صاحب البضاعة، بأنها ستسدّد له المبلغ على دفعات من دون أن تدفع له أي مبلغ مقدماً». ويتابع: «بدأت زوجتي حملة إعلانية في محيط محلها ونالت سمعة جيدة، خصوصاً أنها عمدت إلى تخفيض أسعار السلع في حال عمد الزبون إلى شراء مجموعة من الأغراض». لكن مع مرور الوقت، نجحت زوجته ووسعت عملها وافتتحت محال أخرى لبيع البضائع نفسها في أحياء مختلفة في بغداد، ولديها اليوم ستة محلات يدير زوجها أحدها فيما تدار المحال الأخرى من قبل بعض الأقارب. وتباشر هي الإشراف على العمل والتعامل مع التجار. ويؤكد أنه سلّم جزءاً من قيادة الأسرة لزوجته، معترفاً بقدرتها الكبيرة على إدارة الأزمات والتفكير بطريقة صحيحة وتجاوز العراقيل بشكل سلس. كما تحظى باحترام من قبل المحيط العشائري والحي أيضاً. كثيراً ما تنتقد المنظمات الحقوقية أوضاع المرأة العراقية. وأشارت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقرير صدر عام 2018، إلى أن النساء في العراق لا يتمتعن بالحماية القانونية الكافية في ما يتعلق بالعنف الأسري. أمر تؤكده عراقيات تحدثن إلى «العربي الجديد»، لكنهن أشرن أيضاً إلى نجاح نساء في تحقيق مكاسب مادية لأسرهن، من بين هؤلاء مها الحمداني، التي جعلت أسرتها تعيش في رفاهية بعد معاناة استمرت سنوات، شهدت تراكماً للديون من دون أن يكون زوجها قادراً على سدادها. وكانت النتيجة أن أقدم زوجها على تسليمها قيادة الأسرة، عن قناعة، هي التي عملت في تجارة الملابس والمستلزمات النسائية التي تأتي بها من سوق الجملة وتبيعها في منزلها عبر صفحتها على «فيسبوك».

اكثر ما دفعها للعمل هو التخلص من تسلط زوجها

كما تقدّم علاجات بسيطة للمرأة وتمكنت من افتتاح محل قرب مجمع للعيادات الطبية شمالي العاصمة بغداد. بعدها، اختارت محلاً كبيراً صارت تبيع فيه مختلف المنتجات الصحية. وتقول لـ«العربي الجديد» إن سبب نجاحها هو سعيها وإصرارها بالإضافة إلى طبيعة المجتمع العراقي المحافظ، مشيرة إلى أن أكثر ما دفعها للعمل هو التخلص من تسلط زوجها واحتقاره لها، هو الذي اعتبر أن ديونه مرتبطة بإنجابها ستة أولاد.

سبعة أعوام مضت على نجاح غيداء في انتشال أسرتها لتتحول حياتها إلى أخرى مغايرة لما كانت عليه من قبل. تضيف ضاحكة: «لم يعد يعاملني زوجي كما في السابق وأصبحت مستشارته في كل شيء». أما هدى الشمري، فتتقاضى راتباً شهرياً قدره مليون دينار عراقي (نحو 850 دولاراً)، لقاء عملها كمدرسة ثانوية، وأكثر من ضعفي هذا المبلغ من عملها الخاص. لا يتردد زوجها في القول إن هذا منزل الست هدى؛ فبفضل عملها تعيش العائلة حياة هانئة من دون أن تبالي بارتفاع الأسعار أو الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي تمر بها العديد من الأسر.

تعمل هدى مدرّسة لمادتي الفيزياء والكيمياء. وبسبب إمكانياتها، تتصل بها العديد من المعاهد التي تعطي دروساً للتقوية، وهي مراكز أهلية تستقطب المدرسين الأكثر كفاءة لتقديم دروس للتلاميذ في مقابل مادي. وتعمل الشمري في ثلاثة معاهد في أوقات محددة من الأسبوع.

حيدر رشيد، زوج الشمري، يعترف في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن طريقة تعامله مع زوجته خلال السنوات الأولى من زواجهما لم تكن مثلما هي عليه الآن. كل شيء تغير تدريجياً، تحديداً بعد مرور أربعة أعوام، أي عام 2009. يقول: «بدأت زوجتي تحصد ثمار تعبها واجتهادها، وباتت من أهم مدرسي الفيزياء والكيمياء بين تلاميذ منطقتنا في حي الجامعة (في العاصمة بغداد)».

عراقيات يتظاهرن (مرتضى السوداني/ الأناضول)

فسبكة

تفاعل كثير من أبناء الجنوب الليبي، مع فيديو نشرته صفحات عدة منها «سبها الآن»، يتحدث فيه شاعر جنوبي لم تذكر الصفحات اسمه، عن اختصار ليبيا بالغرب والشرف، مع إهمال كامل للجنوب، متسائلاً: لسنا ليبيين؟ وتلا قصيدة بهذا المعنى تتركز حول التهميش المستمر للجنوب من جانب حكومتي البلاد. لكن، مع ذلك، أكدت بعض التعليقات أنّ طلب اخذ الجنوب بعين الاعتبار يفترض أن يبدأ في الجنوب بالذات، منتقدين التقاتل الحاصل بين بعض القبائل هناك.

قصة لاجئ

كان الافغاني حضرت خان يتوقع ان يعيش حياة افضل في باكستان، حيث ولد، إلا انه لم يحصل على الجنسية الباكستانية وضاقت أحواله. واليوم يتمنى العودة إلى بلاده

حضرت خان

لم يحصل على الجنسية الباكستانية

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

كانت لدى حضرت خان (35 عاماً)، أحلام كثيرة لم تتحقّق. فهذا الشاب الأفغاني الذي ولد وعاش في باكستان، ما زال يرغب حتى اليوم في العودة إلى بلاده. كان والده قد تزوّج من باكستانية بعدما ترك أفغانستان. مع ذلك، لم يحصل هو وأشقاؤه على الجنسية حتى اليوم، بسبب الإجراءات الصعبة التي فرضتها الحكومة الباكستانية من جهة، وتأخّر والده في بداية الأمر من جهة أخرى. يقول لـ«العربي الجديد»: «سئمنا الحياة في باكستان. بدأتُ العمل في السوق منذ كنت صغيراً. ثم عملت في حفر الآبار لتأمين لقمة العيش لا أكثر. الآن، نأمل أن يحل الأمن في بلادنا لنعود إليها، وهذا أفضل من البقاء هنا. لا يمكن أن تتغير الأحوال المعيشية إلى الأفضل نظراً للظروف التي نعيش فيها».

يخرج في الصباح الباكر بهدف العمل، ويعود بعد المغرب، وقد قضى يومه في الطين. يقول إنه لا يشعر بالرضا على حياته، ولا يستطيع توفير ما تحتاج إليه أسرته، لا سيما تغيير المنزل وتعليم الأطفال. لذلك، يأمل بالرحيل من باكستان. يضيف: «هنا، أخرج قبل الفجر وأعود إلى المنزل في الظلام بعد المغرب. ولا يمكنني إرسال أولاد أشقائي إلى المدرسة كي تكون حالة أسرتنا أفضل مما هي عليه الآن».

جاء كمال الدين (78 عاماً)، والد حضرت خان، إلى باكستان في عام 1960، أي قبل نحو 60 عاماً، حين كان شاباً. تزوج من امرأة باكستانية من دون أن يحصل على الجنسية، قائلاً إنه سيعود إلى بلاده في القريب العاجل، إلا أنه لم يكن يعلم أن الحرب ستقضي على كل أحلامه. يقول: «جئت إلى باكستان مع بعض أقراني بهدف العمل والتجارة وتزوجت هنا على أن آخذ زوجتي معي إلى بلادي. بداية، كنت أتنقل بين أفغانستان وباكستان بهدف التجارة. لكنني ما كنت أدري أن الأمور ستؤول إلى ما نحن عليه الآن»، مضيفاً: «الحياة أصبحت صعبة في هذه البلاد. وأولادي يواجهون مشاكل في الحصول على الجنسية. كما أن تعامل الشرطة معي كان قاسياً. وأخشى أن أقضي أيامي الأخيرة في باكستان، وألا أدفن في مقبرة آبائي في مقاطعة باغرام في ضواحي العاصمة الأفغانية كابول».

كان عمل حضرت خان جيداً إلى حين تفشي وباء كورونا، ما أدى إلى توقف عمله كلياً وصرف كل ما ادخره من مال، الأمر الذي اضطره إلى الاقتراض من أقاربه، ويسعى الآن إلى تسديد ديونه. لديه ثلاثة أشقاء، يعمل اثنان منهم معه في حفر الآبار، والثالث مريض يتولى بعض الأعمال المنزلية، علماً أنه متزوّج ولديه أربعة أولاد. وبالتالي، يتولى حضرت رعايتهم.